



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر – أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي، من المتوقع أن يشهد أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بعض التعافي من آثار وباء كوفيد-19، ذلك مع ترقب تخفيف القيود والإجراءات المصاحبة للجائحة وخاصة في ظل الانتشار الواسع للقاحات كوفيد-19 على المستوى العالمي، الأمر الذي يُنبئ بتحسين مستويات الطلب العالمي مع عودة حركة التجارة الدولية إلى مستوياتها المعهودة. هذا إضافة إلى أثر الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للطاقة والمواد الأساسية. كما يتوقع أن يستفيد الميزان التجاري للدول العربية من تحسن أداء الصادرات السلعية، إضافة إلى الأثر الإيجابي للإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها. كما يتوقع استفادة الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة من الارتفاع النسبي لمتحصلات السياحة بنهاية أفق التوقع، على ضوء التخفيف المتوقع للقيود على إجراءات السفر عالمياً.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع خلال عام 2021 تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بقيمة 63.1 مليار دولار إلى فائض بقيمة تبلغ حوالي 4.8 مليار دولار، بما يمثل نحو 0.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2021. أما في عام 2022، فمن المتوقع تحسن الفائض في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 41.6 مليار دولار، بما يعادل نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، جدول رقم (1).

جدول رقم (1)
ميزان مدفوعات الدول العربية

توقعات**		تقديري*	بيانات فعلية	
2022	2021	2020	2019	
239.2	192.0	116.6	241.7	الميزان التجاري
973.3	885.3	775.2	1007.8	الصادرات (فوب)
-734.1	-693.3	-658.6	-766.1	الواردات (فوب)
-123.0	-118.0	-113.9	-105.8	ميزان الخدمات والدخل
-74.6	-69.1	-65.9	-77.4	صافي التحويلات
41.6	4.8	-63.1	58.5	الميزان الجاري
9.0	7.6	4.9	8.9	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
1.6	0.2	-2.7	2.2	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

فيما يلي عرض لتوقعات أداء موازين المعاملات الجارية في مجموعات الدول العربية المصدرة والمستوردة للنظ خلال عامي 2021 و2022.

ذلك في ضوء استعداد بعض دول المجموعة لاستضافة أحداث وفعاليات دولية.

كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الميزان التجاري، والخدمات والدخل، والتحويلات، يتوقع أن تسجل هذه المجموعة من الدول خلال عام 2021 فائض في ميزان المعاملات الجارية قدره حوالي 38.9 مليار دولار بما يمثل نحو 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة مع عجز قدره حوالي 5.5 مليار دولار بما يعادل نحو 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مسجل في دول المجموعة بعام 2020. فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2022، من المتوقع زيادة الفائض في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 69.9 مليار دولار، تمثل نحو 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، جدول رقم (2).

جدول رقم (2)
موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مليار دولار			
بيانات فعلية	تقديري*	توقعات**	توقعات**
2019	2020	2021	2022
298.0	190.2	245.6	285.8
770.2	608.5	680.2	741.5
-472.2	-418.3	-434.6	-455.7
-72.7	-74.9	-81.9	-85.7
-128.3	-120.8	-124.8	-130.3
97.0	-5.5	38.9	69.9
18.0	13.7	16.6	18.2
5.9	-0.4	2.6	4.5

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

ب. الدول العربية الأخرى المصدر للنفط

يتوقع خلال عام 2021 زيادة قيمة الصادرات السلعية في هذه المجموعة من الدول بنحو 36.8 في المائة لتبلغ حوالي 113.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 83.3 مليار دولار محققة خلال العام السابق. من المتوقع أن يأتي ذلك كنتيجة لتوقع تحسن مستويات الإنتاج من النفط في بعض دول المجموعة التي تمر بظروف غير مواتية. إضافة إلى توقع زيادة مستويات الطلب العالمي على إثر بدء تلاشي آثار الجائحة. فيما يتعلق بالواردات، فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 97.2 مليار دولار خلال عام 2021، مسجلة نسبة ارتفاع قدرها 7.8 في المائة مقارنة بعام 2020. كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن تحقق تلك المجموعة من الدول خلال عام 2021 فائضاً بالميزان التجاري قدره حوالي 16.7 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 6.9 مليار دولار مسجل بعام 2020 في دول تلك المجموعة.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز بنحو 6.0 بالمائة ليصل إلى حوالي 24.9 مليار

1. الدول العربية المصدر للنفط

يتوقع أن يتحول العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة إلى فائض خلال عام 2021، كنتيجة أساسية للزيادة المسجلة بفائض الميزان التجاري، في ضوء التحسن المتوقع في مستويات الطلب العالمي، وكذا تحسن أسعار النفط العالمية. هذا، ومن المتوقع أن يتحسن فائض الميزان الجاري خلال عام 2022 لهذه المجموعة كنتيجة لتوقع تلاشي الآثار المترتبة على تداعيات جائحة كوفيد-19 على اقتصادات دول المجموعة.

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع أن يشهد عام 2021 تحسن الفائض في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول ليصل إلى حوالي 245.6 مليار دولار يمثل حوالي 16.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وذلك مقارنة مع نحو 190.2 مليار دولار بما يمثل نحو 13.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020. يأتي ذلك في ضوء تأثير الصادرات السلعية بدول المجموعة خلال عام 2020 بالتغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج النفطي، إضافة إلى أثر بدء تعافي أداء الاقتصاد العالمي في ظل بدء الانتشار الواسع للقاح الخاص بكوفيد-19 وسهولة الحصول عليه دولياً وأثر ذلك على تخفيف القيود على حركة التجارة الدولية. كنتيجة للتطورات السابقة يتوقع زيادة قيمة الصادرات لدول المجموعة لتبلغ حوالي 680.2 مليار دولار خلال عام 2021، مسجلة نسبة زيادة قدرها 11.8 في المائة مقارنة مع عام 2020. أما فيما يتعلق بالواردات، فمن المتوقع ارتفاعها بنسبة 3.9 في المائة لتصل إلى حوالي 434.6 مليار دولار خلال عام 2021، مقارنة مع نحو 418.3 مليار دولار خلال عام 2020.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز المسجل لدول المجموعة ليبلغ حوالي 81.9 مليار دولار خلال عام 2021 بنسبة زيادة قدرها 9.3 في المائة مقارنة مع عام 2020. ذلك تماشياً مع توقع تخفيف القيود على حركة النقل والسفر، والحد من الإجراءات الاحترازية الخاصة بالجائحة عالمياً.

بالنسبة لميزان التحويلات، من المتوقع زيادة مستوى العجز لهذه المجموعة من الدول بنسبة 3.3 بالمائة ليبلغ حوالي 124.8 مليار دولار خلال عام 2021، مقارنة مع نحو 120.8 مليار دولار مسجلة خلال عام 2020. يأتي

بناء على التطورات سالفة الذكر في كل من الصادرات والواردات السلعية، من المتوقع ارتفاع العجز بالميزان التجاري لتلك المجموعة من الدول بنحو 5.5 في المائة ليصل إلى نحو 70.4 مليار دولار بما يمثل نحو 11.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2021.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع انخفاض العجز المسجل بدول المجموعة بنسبة قدرها 27.9 في المائة ليلعب حوالي 11.2 مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق. من المتوقع أن يأتي ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع المتوقع في عائدات السياحة على ضوء التخفيف المتوقع للقيود على إجراءات السفر المصاحبة للجائحة خاصة بعد توافر المصل الخاص بكوفيد-19 على نطاق واسع عالمياً.

بخصوص ميزان التحويلات، فمن المتوقع خلال عام 2021 أن يستقر الفائض المسجل بهذه المجموعة من الدول عند نفس المستوى المسجل بالعام السابق والبالغ نحو 50.3 مليار دولار.

كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع حدوث انكماش طفيف بالعجز المسجل في الحساب الجاري لتلك المجموعة من الدول بنسبة تبلغ نحو 2.2 في المائة ليصل إلى نحو 31.2 مليار دولار بما يمثل نحو 5.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك المجموعة من الدول خلال عام 2021.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2022، من المتوقع أن يواصل عجز ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول انخفاضه إلى حوالي 34.2 مليار دولار، بما يعادل حوالي 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4)
موازن مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

مليار دولار				
توقعات**		تقديري*	بيانات فعلية	
2022	2021	2020	2019	
-73.5	-70.4	-66.7	-85.9	الميزان التجاري
98.6	91.2	83.4	92.5	الصادرات
-172.1	-161.5	-150.1	-178.4	الواردات
-10.7	-11.2	-15.5	0.3	ميزان الخدمات والدخل
50.0	50.3	50.3	45.9	صافي التحويلات
-34.2	-31.2	-31.9	-39.7	الميزان الجاري
-11.2	-11.2	-10.8	-14.1	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-5.2	-5.0	-5.2	-6.5	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

دولار خلال عام 2021. فيما يخص ميزان التحويلات، من المتوقع زيادة الفائض بنسبة تبلغ 15.2 في المائة ليصل إلى نحو 5.4 مليار دولار خلال عام 2021.

في ضوء التطورات السابقة في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، يتوقع انخفاض مستوى العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2020 البالغ نحو 25.7 مليار دولار ليسجل حوالي 2.8 مليار دولار خلال عام 2021، بما يمثل حوالي 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2022، فمن المتوقع تحول العجز المذكور في الميزان الجاري إلى فائض قدره حوالي 5.9 مليار دولار، يعادل نحو 1.4 من الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
موازن مدفوعات الدول المصدرة الأخرى للنفط

مليار دولار				
توقعات**		تقديري*	بيانات فعلية	
2022	2021	2020	2019	
26.9	16.7	-6.9	29.6	الميزان التجاري
133.2	113.9	83.3	145.2	الصادرات
-106.3	-97.2	-90.1	-115.5	الواردات
-26.7	-24.9	-23.5	-33.4	ميزان الخدمات والدخل
5.7	5.4	4.7	5.1	صافي التحويلات
5.9	-2.8	-25.7	1.3	الميزان الجاري
6.3	4.2	-1.9	6.7	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1.4	-0.7	-7.0	0.3	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

يتوقع أن يشهد عام 2021 تحسن أداء الصادرات السلعية لتصل إلى نحو 91.2 مليار دولار، لتسجل نسبة زيادة قدرها 9.3 في المائة مقارنة مع عام 2020. يأتي ذلك في ضوء توقع بدء انحسار الآثار الاقتصادية للجائحة على أداء الاقتصاد العالمي وخاصة لدى دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول تلك المجموعة. إضافة إلى توقع انتعاش الصادرات لعدد من السلع المنتجة في بعض دول تلك المجموعة وخاصة الصادرات من السيارات. فيما يخص الواردات، يتوقع أن ترتفع قيمتها بحوالي 7.6 في المائة لتبلغ حوالي 161.5 مليار دولار خلال عام 2021. يأتي ذلك كنتيجة لتوقع ارتفاع الأسعار العالمية لمواد الطاقة، هذا ومن المتوقع أن يحد من تلك الزيادة الإجراءات التي اتخذتها بعض دول المجموعة لترشيد الواردات السلعية وخاصة السلع الاستهلاكية منها.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

من باب: 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526454

البريد الإلكتروني: ecommis@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>